رأي القدس

اعدام صدام ومخاطره

■ يرتكب المسؤولون الامريكيون خطأ جديدا، وربما يكون اكثر خطورة من الاخطاء السابقة، اذا اعتقدوا ان تنفيذ حكم الاعدام في الرئيس العراقي صدام حسين يمكن ان يؤدي الى تهدئة الاوضاع في العراق، بل من المتوقع ان يحدث العكس تماماً.

الادارة الامريكية بحاجة الى «انتصار ما» بعد ان تعاظمت عليها الهزائم في العراق وافغانستان، وباتت سياستها الخارجية في منطقة الشرق الاوسط برمتها تواجه انهيارا مؤكدا، ولكن تنفيذ الاعدام في الرئيس العراقي المعتقل تطبيقا لحكم محكمة تفتقد الشرعية، وابسط اجراءات العدالة المتبعة، هو نوع من الارتباك السياسي، علاوة على كونه قصر نظر، وسوء فهم مؤكدا للأوضاع العراقية.

فالقبض على الرئيس العراقي قبل عامين بالتمام والكمال لم يؤد الى تهدئة الاوضاع في العراق، ووضع حد للمقاومة العراقية، مثلما توقع المسؤولون الامريكيون، بل ادى الى المزيد من الهجمات وتصاعد الخسائر البشرية في صفوف القوات الامريكية، ونسف العملية السياسية ومشروع الاحتلال الامريكي الحاضن لها.

الرئيس صدام حسين لم يخف الاعدام، بل توقعه منذ اللحظة الأولى لبدء محاكمته، وذهب الى ما هو ابعد من ذلك عندما حدد الطريقة التي يجب ان يعدم بها، اي رميا بالرصاص، باعتباره قائدا عاما للقوات المسلحة العراقية. واعد بيانا خاصا اودعه لدى فريق الدفاع لاذاعته يوم التصديق على حكم الاعدام، قال فيه انه يقدم نفسه وفاء للعراق. اي انه بات مشروع شهيد.

تنفيذ حكم الاعدام في غضون ثلاثين يوما ربما يرضي النخبة الحاكمة في بغداد، ويشفي غليلها، وينفس عن احقادها الدفينة، لان شبح صدام حسين ما زال يبث الذعر في نفوسهم. ولذلك يريدون التخلص من هذا الكابوس نهائيا، لان احتمال عودته يظل واردا طالما بقي على قيد الحياة، ولكن ثمن هذا التنفيذ سيكون مكلفا للغاية بالنسبة الى الادارة الامريكية ومصالحها ليس في العراق فقط، وانما في المنطقة العربية بأسرها.

الادارة الامريكية تستعد حاليا لمواجهة اقتصادية اولا ستتطور الى عسكرية لاحقا ضد ايران، الأمر الذي يعني انها تريد تهدئة الاوضاع في العراق، ونسج تحالفات جديدة مع القوى المعارضة لاحتلالها، وهذا ما يفسر تكثيف اتصالاتها مع فصائل مقاومة وشخصيات سياسية وعشائرية عراقية، تمثل الطائفة السنية بطريقة او بأخرى. واعدام الرئيس صدام حسين ربما يؤدي الى اغلاق كل ابواب الحوار مع هذه القوى.

والاخطر من ذلك ردة فعل عناصر حزب البعث العراقي على اعدام رئيسهم، فهؤلاء ما زالوا قوة كبرى في العراق، يمثلون نسبة كبيرة في معسكر المقاومة للاحتلال الامريكي، ولذلك على الادارة الامريكية ان تتوقع عمليات انتقامية وتصعيدا لعمليات المقاومة بصورة غير مسبوقة.

ولم يكن من قبيل الصدفة ان يهدد حزب البعث في بيان اصدره امس بتنفيذ هجمات مزلزلة ضد المصالح الامريكية خارج العراق في حال اعدام رئيسه. وهذا التهديد يجب ان يؤخذ بمأخذ الجد، لان هذا الحزب واجهزته الامنية على وجه الخصوص، يملك خبرة غير عادية في اعمال العنف في الخارج، ويكفي التذكير بعمليات الاغتيال التي نفذتها تنظيمات تابعة له في اوروبا واستهدفت معارضين للنظام. وعقد الحزب تحالفات مع فصائل فلسطينية متطرفة مثل تنظيم «فتح المجلس الثوري» بزعامة المرحوم صبري البنا (ابو نضال)، نفذت العديد من الهجمات ضد مصالح ومطارات اوروبية.

صحيح ان هذه العمليات كانت ممكنة لان الحزب كان في السلطة، ويملك اموالا طائلة وشبكة استخبارات قوية، ولكن الصحيح ايضا ان الضربات المتلاحقة التي تعرض لها، وابعاده من السلطة بطريقة دموية، وتشويه صورته، ولصق تهمة الارهاب والمقابر الجماعية به، كلها عوامل ربما تكون حافزا له لنقل عملياته الهجومية الى الخارج بالدرجة نفسها من النجاح الذي حققته عملياته الفدائية الداخلية ضد القوات الامريكية.

الادارة الامريكية ربما تكسب اكثر بابقائها الرئيس صدام حسين خلف القضبان، وتحتفظ به كورقة مساومة، اولا للضغط على حكام العراق الجديد وتخويفهم بها من خلال التلويح به كأحد البدائل، وثانيا للتفاوض مع حزب البعث من أجل التهدئة، وربما نسج تحالف جديد ضد ايران في حال وصلت الامور الى حافة المواجهة العسكرية.

عام صعب آخر في الأفق للسياسة الامريكية

د. بشير موسى نافع *

■ كان العام المنصرم عام الإخفاق الكبير للسياسة الامريكية في المشرق العربي. في فلسطين، انتهت الانتخابات التشريعية بفوز كبير لحركة حماس، وتشكيل حكومة تقودها الحركة. وكما أخفق الرهان على فوز حلفاء السياسة الامريكية بتفويض شعبي جديد، أخفق على الانهيار السريع للحكومة الفلسطينية الجديدة. في لبنان، لم تسر الأمور كما خطط لها بعد الانسحاب السوري العسكري. لا استطاعت الضغوط المتزايدة إقليمياً ودولياً كسر الإرادة السورية، ولا استطاع الوضع اللبناني الجديد صناعة الشروط المؤدية إلى نزع سلاح المقاومة. وبعد حرب إسرائيلية شاملة ومدمرة دامت خمسة أسابيع متصلة، تفاقم الإخفاق بهزيمة إسرائيلية عسكرية غير مسبوقة وصمود لبناني شعبي واسع النطاق. في العراق، وصل المشروع الامريكي إلى الحائط. الدولة التي ولدت من رحم الغزو والاحتلال تحولت إلى ميليشيات قاتلة وعصابات نهب لثروات العراق ونفطه، وجنة الديمقراطية التي وعد بها العراقيون أصبحت ساحة للموت والدمار. المقاومة العراقية تزداد فعالية وخبرة، وتتحول إلى أهم قوة مؤثرة في الوضع العراقي وفي تحديد ملامح المستقبل. وقد انتهى مشروع السيطرة على العراق والمنطقة إلى تسليم الحكم لقوى لا تثق الولايات المتحدة في تحالفها معها، وإلى مواجهة خاسرة مع قوى المقاومة. وحتى فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وبالرغم من النجاح في تمرير قرار دولي في مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران، فإن الواضح ان هذا القرار لن يؤدي إلى إيقاف برنامج تخصيب اليورانيوم، وان الدول الرئيسية في مجلس الأمن لن تذهب إلى حد القبول بفرض عقوبات ثقيلة على طهران أو توفير غطاء قانوني دولي لحرب امريكية أو إسرائيلية على إيران. الإخفاق الشامل الذي عانت منه سياسات الولايات المتحدة وحلفائها في المشرق أغرى الكثيرين بتوقع انفراج سريع في المنطقة، وبأن يكون العام المقبل، عام 2007، عام قطف الثمار. ولم يقتصر التفاؤل على القوى والتيارات المناهضة للسياسة الامريكية، ذلك ان أغلب حلفاء واشنطن ليسوا راضين عن هذه السياسة؛ ولذا فمن غير المستغرب ان يرى الحلفاء المكرهون أن تراجع سياسة القوة والدمار والعنف الامريكية سيصب في مصلحتهم أيضاً. ما عزز من هذه الرؤية التفاؤلية لمستقبل المنطقة القريب كان الانعكاس الثقيل للسياسة الخارجية على البنية السياسية الامريكية الداخلية وعلى الجدل السياسي الداخلي في واشنطن. فقد خسر الحزب الجمهوري الحاكم سيطرته المزدوجة على مجلسي الكونغرس الامريكي وسط أجواء انتخابية لعبت فيها الشؤون الخارجية دوراً رئيسياً للمرة الأولى منذ حرب فيتنام. وسرعان ما بدأت استقالات أعمدة سياسة الدفاع والخارجية في التوالي. ثم جاء تقرير بيكر ـ هاملتون ليرسم صورة قاتمة للوضع العراقي وللسياسة الامريكية في الشرق الأوسط عموماً، ويتقدم بتوصيات تتعلق بتغيير أسس هذه السياسة وتوجهاتها كما اعتمدت طوال الأعوام الستة الماضية. وقد تزايد الشعور بالتفاؤل عندما بدأ رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، الحليف الأبرز لإدارة الرئيس بوش، جولة شرق أوسطية استهدفت إعادة الحياة إلى عملية السلام.

مهما كان التقدير لما يمكن ان يأتي به العام القادم من تطورات فلا ينبغي التقليل من حجم الإخفاق السياسي الامريكي (والإسرائيلي بالطبع) في المشرق العربي. السياسة الأيديولوجية الصماء التي اتبعتها المجموعة المسيطرة على الإدارة الامريكية طوال الاعوام القليلة الماضية، السياسة القائمة على القوة والإخضاع، لم تؤد إلا إلى تصاعد الكراهية لكل ما يمثله النفوذ الامريكي في المجال العربي ـ الإسلامي، وإلى انحسار ملموس لدائرة تأثير حلفاء هذا النفوذ. وحتى في جنوب ـ شرق آسيا، لم تكن العواقب الإقليمية للفشل الامريكي في فيتنام بمثل ما نشهده اليوم من ارتباك للسياسة الامريكية في المجال القاري الهائل الممتد من إسلام آباد إلى نواكشوط. هذا كله صحيح؛ ولكن الإفراط في التفاؤل بما يمكن أن يحمله العام المقبل من وعود ليس صحيحاً بالضرورة. الحديث عن عام مضى وعام يأتي لا يرتبط بالطبع بمجرد التقويم السنوي، الذي قد لا يعني الكثير في متغيرات السياسة على أية حال، بل بما هو معلن من عزم الرئيس الامريكي التقدم بمراجعة شاملة لسياسته في العراق. ولأن هناك اتفاقاً واسعاً في أوساط السياسة الامريكية وأوساط الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة حول ارتباط قضايا الشرق الأوسط الساخنة ببعضها البعض، فليس من المستبعد ان تكون المراجعة الامريكية المتوقعة أكثر شمولاً من العراق.

ثمة مسألتان تستدعيان الحذر في توقعات ما يمكن ان تسفر عنه المراجعة الامريكية الاستراتيجية. تتعلق المسألة الأولى بعواقب الإخفاق الامريكي في المشرق العربي وبرؤية الطبقة السياسية الامريكية لمخاطر هذا الإخفاق. ليس فقط في إدارة الرئيس بوش، ولكن أيضاً في أوساط قيادة الحزب الديمقراطي، كما بين مجموعة رجال الدولة الكبار الذين ساهموا في إعداد تقرير بيكر ـ هاملتون، ثمة شعور متعاظم بأن انهيار السياسة الامريكية في العراق والمنطقة سيترك آثاراً كبرى على الدور والموقع الامريكي على المستوى العالمي. عالم اليوم ليس عالم مطلع التسعينات من القرن الماضي عندما أسفرت نهاية الحرب الباردة عن هيمنة امريكية متفردة على الشأن الدولي، وبدون وجود منافس جاد في الأفق. لقد جرت مياه كثيرة في السياق العالمي الاستراتيجي خلال العقد ونصف العقد الماضيين؛ وبينما تتقدم الصين بخطى ثابتة لتصبح القوة الاقتصادية الأكبر في العالم، فإن روسيا بوتين تستعيد الكثير من الثقة بالنفس بفعل إعادة الاعتبار للدولة الروسية ومؤسساتها، من ناحية، والانتعاش الاقتصادي الروسي السريع والمترتب على ارتفاع أسعار النفط، من ناحية أخرى. ما تعنيه هذه المتغيرات في المناخ الاستراتيجي العالمي ان القوى المحلية، وليس في الشرق الأوسط فحسب، ستجد قريباً ان خيارات التحالف الاقتصادي والعلمي والتجاري (وربما حتى العسكري والاستراتيجي) أصبحت متعددة وليست مقتصرة على الولايات المتحدة. ان إخفاقاً كبيراً في الشرق الأوسط قد يولد تراجعاً امريكياً استراتيجياً لصالح قوى عالمية أخرى ولصالح قوى محلية. وللتراجع الاستراتيجي في الشرق الأوسط، كما تعلمت كل الإمبراطوريات العالمية منذ الإسكندر المقدوني، عواقب عالمية الأبعاد.

أما المسألة الثانية فتتعلق بطبيعة الإدارة الامريكية الحالية، رؤيتها للعالم ونمط تفكيرها. لقد خسرت هذه الإدارة مؤخراً عدداً ملموساً من صقورها، لاسيما من بين المجموعة الأيديولوجية التي جرت الكوارث على السياسة الامريكية كما على المجتمعات وبنى الدولة في المنطقة العربية ـ الإسلامية. ولكن هذا لا يعني ان الإدارة الامريكية قد تخلصت تماماً من غطرسة القوة والإيمان بفعالية التوظيف الواسع للقوة، حتى وهي تواجه ضغوط قوى ودوائر نافذة في الولايات المتحدة وفي دائرة الحلفاء في أوروبا والشرق الأوسط. ما يستدعي الحذر في تقدير تراجع النهج الذي اتبعته الإدارة الامريكية خلال السنوات الماضية من عمرها ان هذه السياسة تجد قبولاً وتأييداً من الدولة العبرية وحلفائها في العاصمة الامريكية. وربما لم يزل من الصعب تحديد حجم تقلص النفوذ الإسرائيلي على السياسة الخارجية الامريكية، لاسيما في الشرق الأوسط.

إن أخذنا هذين العاملين في الاعتبار فلنا ان نتوقع محاولة دفع امريكية أخيرة في الشرق الأوسط من أجل الخروج بأفضل ما يمكن من نتائج، وليس النصر الشامل بالضرورة. الذين يتوقعون تغييراً جوهرياً في السياسة الامريكية، ينتج عنه استئناف جاد لعملية السلام في المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، عليهم ربما ان يضعوا في الحسبان احتمال ان يشهد العام المقبل مجرد محاولات جزئية للتهدئة لا أكثر، هدفها الأساسي إرضاء الحلفاء العرب والأوروبيين وتقليص أثر المسألة الفلسطينية على الملفات الأخرى المفتوحة في المنطقة. بخلاف ما يحاوله توني بلير، وما تأمله بعض الدول العربية والمجموعة المحيطة بأبي مازن، فقد لا تكون واشنطن في مزاج الضغط على الجانب الإسرائيلي وتقديم مكاسب جوهرية للفلسطينيين. وبالرغم من الوضع السياسي الفلسطيني القلق، فإن الخيار الفلسطيني الأنجع لا يزال هو الصمود، تحقيق قدر أعلى من التوافق الداخلي، والعمل على كسر الحصار المفروض على الحكومة والشعب.

فيما يتعلق بالوضع السوري ـ اللبناني، فإن طريق التوصل إلى توافق لبناني داخلي برعاية عربية ربما يحتاج فترة أطول مما يبدو الآن، في حين يحاول كل من طرفي السياسة اللبنانية، بتشجيع من الحلفاء الإقليميين والدوليين، تحسين شروط الحل. وفي حين تنتشر الشائعات باقتراب التوصل إلى تفاهم امريكي – سوري، فإن الضغوط الامريكية على سورية قد تستمر، ربما إلى ان تتوفر الظروف لعقد المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس الحريري، ويصبح من الممكن ان تستجيب دمشق للمطالب الامريكية، أو معظمها، بدون ان تضطر واشنطن لتقديم مقابل ملموس لسورية. ليس ثمة مرتكزات حقيقية لاندلاع حرب أهلية، ولكن الخوف ان تتصاعد الأوضاع موضوعياً، وبدون إرادة وتصميم من أي من القوى السياسية الفاعلة، نحو انفجار بهذه الدرجة أو تلك للعنف.

في العراق، لا يجب استبعاد سيناريو العودة إلى سياسة القوة والتصعيد، إلى جانب محاولة لإعادة رسم الخارطة السياسية العراقية. أحد الاحتمالات قد يتمحور حول تعزيز الوجود العسكري الامريكي بعدة عشرات من آلاف الجنود، والتحرك نحو محاولة سحق جيش المهدي والمقاومة على السواء، بدءاً من العاصمة بغداد ومن ثم التحرك نحو المحافظات الأخرى، لاسيما تلك الأقرب للعاصمة، على ان يتم تغطية هذا المخطط بتشكيل تحالف عراقي جديد من أحزاب سنية وشيعية وكردية، توفر حماية لحكومة المالكي وتحررها من ابتزاز جماعة الصدر. وفي حال فشلت محاولة تشكيل مثل هذا التحالف، يتم إسقاط حكومة المالكي وتشكيل حكومة عسكرية أو شبه عسكرية.

إلى جانب سيناريو الانفراج لابد من توقع عام صعب آخر من الصدام بين السياسة الامريكية ومصالح دول المنطقة وشعوبها. ولكن حتى إن لجأت واشنطن إلى سياسة القوة والتصعيد فهذا لا يعني بالضرورة تحقيق أهداف هذه السياسة. ما يبدو واضحاً من أحوال منطقة المشرق العربي، ربما أكثر وضوحاً مما يراه الناظر من العاصمة الامريكية، انه لم يعد من الممكن تجاوز العواقب التي تواجهها السياسة الامريكية أو التخلص من القوى التي أدت إلى إخفاق هذه السياسة. لقد تأخر الوقت طويلاً على تحقيق نصر ملموس للسياسة الامريكية في المشرق العربي. وفي حين ان الأفضل لشعوب المنطقة ومستقبل الدور والنفوذ الامريكي فيها على السواء ان تلجأ واشنطن إلى سياسة التفاوض والتعامل العقلاني مع مطالب الشعوب وحقوقها، فإن سياسة القوة والتصعيد قد تؤدي إلى مزيد من الدمار وفقدان الاستقرار، من ناحية، وتفاقم الإخفاق الامريكي، من ناحية أخرى.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

اصلاحات مبارك والوضع في العالم العربي

د. يوسف نور عوض *

■ استوقفني في الخطاب الأخير الذي ألقاه الرئيس المصري حسني مبارك أمران، الأول مطالبته البرلمان باحداث تغييرات في أربع وثلاثين مادة من مواد الدستور والثاني قوله إن هذا التغيير سيكون منارة في طريق ديمقراطيتنا. وبالطبع فإن تغيير أربع وثلاثين مادة هو اعتراف بأن الدولة لم تكن تدار دستوريا بأسلوب سليم، أما قوله بأن التغيير سيكون منارة في طريق الديمقراطية المصرية فهو أمر يجب التوقف عنده والتساؤل إن كانت هناك ديمقراطية مصرية أصلا في ظل نظام شمولي يحكم بأسلوب فردي نخبوي منذ أكثر من نصف قرن؟ ولكن الرئيس كان يعلم أنه بمجرد أن يطلق هذا الشعار سينبري الأزلام للإشادة بإصلاحاته وبأنه الرجل الذي يريد وضع مصر في طريق التقدم والديمقراطية مع حجب الحقيقة المتعلقة بالأسباب الخفية التي تجعل الرئيس فجأة يغير مواقفه ويطالب بإصلاح يئس الناس في إمكان تحقيقه. والمسألة لا تتوقف عند هذا الحد بل تتجاوزه إلى التساؤل المهم وهو، هل تغيير الدستور وإصلاحه هي مهمة رئيس الجمهورية؟ والإجابة بكل تأكيد هي نعم في النظم الشمولية، لا في النظم الديمقراطية حيث يضع الدستور ممثلو الشعب ويغيره ممثلوه أيضا وهم غائبون في ظل النظام المصري لأن الحكم في مصر يقوم على حزب واحد هو الحزب الوطني الذي هو حزب الدولة أما بقية الأحزاب فهي مجرد واجهات ديكورية.

ومن حقنا في ظل هذا الواقع أن نتساءل هل هذا الأمر يختص فقط بمصر وحدها، وهل نظامها نظام خاص أم هي ثقافة سائدة في المنطقة؟ الإجابة بكل بساطة هي أن صورة النظام المصري تتكرر في معظم البلدان العربية التي تخضع لحكم النخب والأحزاب الأيديولوجية كما هو الشأن في ليبيا وسورية ولبنان وغيرها من البلاد، وكما قال طلعت رميح ربما كان هذا هو واقع الدول العربية المختلف عن واقع الدول الغربية بحيث يصبح مجرد التعايش بين أركان الحكم هو الهدف الذي تسعى إليه الأطراف كما هو الشأن في لبنان.

وهنا يجب أن نتوقف عند مفهوم النظام الديمقراطي ذاته وما إذا كان مفهوما في العالم العربي على نحو صحيح، ذلك أن الديمقراطية في العالم العربي حددت بأنها عملية انتخابية يتم من خلالها إختيار من يختارهم الجمهور ولا شك أن تلك مرحلة مهمة في العمل الديمقراطي؟ ولكن هل هذه هي الديمقراطية؟ الإجابة بكل تأكيد لا لأنه يمكن بواسطة العملية الانتخابية أن يتخذ الناس القرارات غير الصحيحة بسبب النفوذ الطائفي والعرقي والمذهبي كما هو الشأن في لبنان والعراق وغيرها من البلدان العربية وبالتالي يصبح مفهوم الديمقراطية المحدد سلفا بالعملية الانتخابية هو مجرد تكريس وشرعنة للمذهبيات والعرقيات والأيديولوجيات، ويختلف هذا عن واقع الديمقراطية في العالم الغربي، وسأتخذ لذلك بريطانيا مثلا حيث لا يختار النواب فيها بسبب انتمائهم المذهبي أو الطائفي بل يختارون بسبب انتمائهم للحزب الذي يحدد سياسته وبالتالي فإن دور النائب في المنطقة هو فقط أن ينفذ السياسة المطلوبة منه وهناك رقابة عليه في داخل البرلمان حيث يمكن أن يعاقب إذا لم يلتزم بالمبادئ العامة للحزب.

ولكن الكثيرين في العالم العربي بسبب عدم رضاهم عن السياسات الغربية تجاوزوا حقيقة النظام إلى الديمقراطية الغربية نفسها كما قال الأستاذ طلعت رميح أخيرا حيث ذكر إن الديمقراطية الغربية فقدت صدقيتها بسبب القرارات المجحفة التي تتخذها في حق الشعوب وعدم قدرة المشرعين على ضبط ما يقوم به الحكام، ويجب هنا ألا يكون الحكم على السياسات الخارجية التي نختلف عليها بل على الكيفية التي تتخذ بها تلك السياسات، ذلك أن الناس في العالم الغربي عندما ينتخبون حكامهم يتركون لهم المجال كي ينفذوا سياساتهم وإذا أخل الحكام بشروط الثقة فإن العقاب يكون في المناسبة القادمة للانتخاب كما حدث مع الرئيس بوش في انتخابات الكونغرس الأخيرة وقد رأينا رئيس الوزراء البريطاني توني بلير يعلن أنه سيتنحى عن منصبه قبل الانتخابات المقبلة وذلك حتى لا يعرض حزبه للمساءلة بسبب سياسات لا يتفق الناس حولها، وذلك فقط ما يتعلق بالسياسات الخارجية أما بالنسبة للسياسات الداخلية فمن المتفق عليه أنه لا يوجد حاكم غربي يستطيع أن يتخذ سياسات تتعارض مع المصالح الحقيقية لشعبه وذلك ما يجعل أفراد الشعب ينتظرون حتى المرحلة القادمة من الانتخاب لأن السياسات الخارجية لا تشكل أولوية عندهم كما أن كثيرا من المعلومات التي تتحكم في تلك السياسات تكون محجوبة عنهم ليس بسبب رغبة الحكام بل بسبب مجموعات الضغط والمتحكمين في وسائل الإعلام وذلك ما جعل الصحوة في ما يتعلق بأمر العراق تأتي متأخرة في العالم الغربي ولا يوقظها إلا ارتفاع عدد القتلى من الأمريكيين وارتفاع مستوى الخسائر المادية؟

ولكن هل ما قاله الأستاذ طلعت رميح بشأن الواقع العربي صحيح في مجمله؟ بمعنى أن طبيعة الواقع العربي العشائري والقبلي والمذهبي هي التي تفرض نظم حكم من هذا القبيل السائد في العالم العربي؟

لا نشك في أن هذا الواقع هو الذي فرض أنظمة حكم تستمر في السيطرة دون أن يرى الناس وسيلة لتغييرها، وفي الوقت الذي نرى الحكام العرب يبشرون الناس بالحرية والتقدم والتنمية نجد أنهم يجلسون على كراسي الحكم بصورة مستمرة دون أن يفكروا في أسلوب يتداولون به السلطة مع الآخرين وإذا أعياهم المرض فهم لا يفكرون بأسلوب آخر بل يفكرون في وسائل ينقلون بها السلطة إلى أقرب المقربين لهم سواء كان هؤلاء من أبنائهم أو أقاربهم أو الأزلام المقربين منهم وقد كنا في الماضي نرى أن السلطة تنتقل من شخص إلى آخر في الحزب الحاكم ولكن الآن يفكر الحكام في نقل السلطة إلى أبنائهم وليس ذلك رغبة في الحكم بل لأن التجاوزات المالية التي حصلوا عليها لصالح أسرهم تحتم عليهم السير في هذا الطريق حتى لا تضيع الإمتيازات التي حصلوا عليها وهم يجدون من بين رجال الحكم الذين ترتبط مصالحهم بالحكام مباشرة من يساعدون في استمرار هذا الوضع.

وللأسف فإن الدول ذات النفوذ تدرك هذا الوضع وتستغله من أجل تحقيق سياساتها في المنطقة وهي في معظمها سياسات تنطلق من عاملين أساسيين الأول هو نهب خيرات المنطقة لصالح أسر بعينها في العالم الغربي والثاني توظيف هذه الأنظمة من أجل تحقيق مصالح سياسية مثل المحافظة على وجود إسرائيل وأمنها ويظهر هذا الواقع على نحو خاص في الوضع العراقي حيث لا نجد أي مبرر لوجود الأمريكيين في العراق سوى أن بقاءهم أطول مدة ممكنة سوف يتيح لبعض الأسر الأمريكية المتنفذة أن تستغل ثروة الشعب العراقي النفطية لصالحها لآخر لحظة، ذلك أنه لا يعرف أحد حتى الآن كم ينتج من النفط العراقي ومن يبيعه ومن الذي يقبض ثمنه، بل من الأمور التي تدعو إلى العجب أن نعرف أن العراق يستورد نفطا خارجيا مكررا لسد احتياجاته ويعني ذلك باختصار شديد أنه يدفع أضعاف ما يجنى من بيع نفطه من أجل الحصول على النفط المكرر ونعرف تماما أن الذي يسيطر على صناعة النفط المكرر الذي يباع للعراق اسر تسيطر على الحكم في الولايات المتحدة.

ولا نريد هنا أن نسترسل في سرد تفاصيل هذا الواقع المتردي لأنها حكاية طويلة ومتكررة وكل ما نرجوه أن يبدأ العالم العربي تفكيرا جديدا من أجل المحافظة على ثروته وتحقيق العدالة والحرية في داخله ولا يتم ذلك إلا بحدوث تغييرات جوهرية في أساليب الحكم والمحاسبة وذلك مجال يطول الحديث فيه ويكفي عند هذه المرحلة الدعوة إلى مجرد التفكير فيه. وفي هذا السياق نقول إن ما تحتاجه مصر ليس تعديلا في الدستور بل تغيير شكل النظام بكامله ليتناسب مع دور مصر في المنطقة وطموح شعبها.

* كاتب من السودان

الكذب على الناس وعلى النفس

د. علي محمد فخرو

■ من قال بأن الذي يمارس الكذب على الآخرين يستطيع تجنب الكذب على نفسه؟ يجدر أن نتذكر يوم السابع من ايلول (سبتمبر) سنة 2002، عندما وقف الرئيس الامريكي وبجانبه تابعه رئيس الوزراء البريطاني ليعلنا على الملأ بأن تقريرا قد صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤكد بأن العراق سيتوصل إلى صنع القنبلة الذرية خلال ستة أشهر، وصرح الإثنان بتشنج الفجيعة: «فهل يريد العالم تأكيدا أكثر من ذلك؟» لقد ثبت لاحقا بأن الوكالة الدولية لم تصدر مثل هذا التقرير على الإطلاق وأن قائدي الدولتين كانا يكذبان دون حياء ودون وازع من ضمير.

اليوم، وبالرغم من تقرير بيكر ـ هاملتون وانتصار الديمقراطيين واستقصاءات الرأي التي تبين رغبة أكثر من سبعين في المئة من الامريكيين بانسحاب الجيش الامريكي من العراق ومسرحيات الدموع والندم لرئيس وزراء بريطانيا فان الواقع يقول بأن الطبع سيغلب التطبع وفي هذه المرة ستكون الكذبة الكبرى على النفس التي بدأت بوادرها إبان مؤتمرات الرئيس بوش الصحافية. فالهزيمة العسكرية والسياسية الامريكية في العراق هي فقط تأخر للإنتصار الذي لا بد أن يأتي عاجلا أو آجلا. واستطلاعات الرأي وهزيمة الجمهوريين لن تدفعنا إلى خذلان أبنائنا في العراق والذين يجب أن نعزز قدراتهم في العراق بإرسال ثلاثين ألف إضافيين. أما تقرير بيكر هاملتون فيجب أن يكون واحدا من تقارير عدة سيعدها البنتاغون ووزارة الخارجية الامريكية ومجلس الأمن القومي وغيرهم. وخلال بضعة أيام سنرى في خطاب الرئيس بوش المبشر بوضع إستراتيجية جديدة مزيدا من المواقف التي ستمزق تقرير بيكر إربا إربا، بيكر الذي اتهم بأنه يعيش في الماضي ولا يفهم الحاضر.

منذ حوالي قرن ذكر ماركس بأنه في جميع الإيديولوجيات يبدو الرجال وظروفهم كما لوكانوا مقلوبين كما يظهرون في داخل الكاميرا. فإذا اجتمعت الإيديولوجية الدينية المهلوسة مع القدرة على الكذب على الناس وعلى النفس، كما هو الحال عند الرئيس الامريكي الحالي، فإننا أمام شر مستطير ينتظرنا كعرب ومسلمين خلال عام 2007.

وقد جاءت البشائر الأولى على لسان وزير الدفاع الامريكي الجديد من أن القوات الامريكية باقية لسنين طويلة في منطقة الخليج، دون حيثيات ودون أسباب ودون نهاية. وزف إلينا رئيس الوزراء البريطاني ملامح الإستراتيجية الجديدة: إنها تكوين جبهة من الدول العربية «المعتدلة» مع «إسرائيل» ضد الدولة المسلمة إيران.

«الإنسان الذي يقبل الشر دون إبداء الاحتجاج عليه هو في الحقيقة متعاون معه» هذا ماقاله المناضل الامريكي مارتن لوثر كنغ. فما هو الشر الذي سيعمُ بلدان العرب في العراق وفلسطين ولبنان والصومال والسودان، ثمُ سينتشر في البلاد العربية والإسلامية الأخرى كالنار في الهشيم؟ إنها الأفكار الشريرة للإيديولوجيتين المتحالفتين المندمجتين: إيديولوجية اليمين الأصولي المسيحي الامريكي المتطرف وإيديولوجية الصهاينة النازيين في فلسطين. من حقنا أن نسأل للمرة الألف ما الذي ستفعله الأنظمة العربية والشعوب العربية تجاه موجة الشر القادمة؟ هل ستتصرف كالأعمى والأبكم والأصم فتصبح جزءا من هذا الشر الشيطاني أم ستعيد التفكير من جديد في سياسة الخلاص الفردي الذي مارسته سنين طويلة دون نجاح وتتوجُه نحو دفء العمل العربي القومي المشترك والنضال العربي الواحد؟ وهذا التعديل في المسار السياسي العربي، هل سيواجه العدو الأنكلو ـ امريكي أم سينحرف مرة أخرى لينشغل بقضايا فرعية من مثل الإيراني، تماما كما يريد لنا الغرب حاليا؟

أيها العبقري اليوناني يوروبيدس، كم نحن بحاجة لأن تتواجد بيننا لتذكرنا بان الفجيعة عندما تسحق رجلاً الآن فانها ستسحق الآخرين بعد ذلك. فالذين يعتقدون بأن الفجيعة ستبقى محصورة في البلدان العربية الخمسة يجب أن يتوقعوا انتشارها إليهم. عند ذلك لن تفيدهم أموالهم المكدسة في البنوك ولا أسهمهم ولا مدن الضُجيج التي يبنون.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364